مسئولون حكوميون عن:

وساطة النواب.. يقبلونها ويشكون منها..!

■ الوساطة يبدو أنها أضحت لغة شائعة التداول بين عامة الناس، لكنها اخذت منحى آخر لتتحول الى لغة اتهام متبادل بين أطرافها، فكل طرف يشكو من معاناة الوساطة وسلبياتها، بل ان كل منهما يحمل الآخر نتائج الوساطة والمخالفة المرتكبة، بل ان المسئولين الحكوميين يقولون ان النواب قد اعتمدوا الوساطة لغة رسمية في خطاباتهم وعملاً رئيسياً في نشاطهم البرلماني، والقول نفسه نجده لدى النواب بأن المسئولين يديرون وزاراتهم والمؤسسات التي يتبوأون مراكز القرار فيها يتكلمون بلغة الوساطة ويمارسونها في ادارة شئون مؤسساتهم. ويبدو ان أمر الوساطة تحت قبة البرلمان قد طفح به الكيل، اذ اننا نسمعها كلما اراد مجلس النواب ان يخوض في معترك مهمته الرقابية واستدعاء المسئولين الحكوميين للمساءلة عن مخالفات وقعت أو تقصير حدث هنا او هناك، وبسرعة تأتي اجابات المسئولين ان تلك المخالفات لم ترتكب إلاّ نتيجة الضغوطات والوساطات التي تمارس عليهم من قبل النواب، ويذهب هؤلاء المسئولون الى القول: ان النواب يتزاحمون امام مكاتبهم لتتجاوز اعدادهم المئات في اليوم الواحد..!!. وما دام الأمر قد وصل الى هذا الحال.. «الميثاق» رأت أنه من المهم مناقشة ذلك من مختلف الاوجه، ابتداءً من السؤال :

● هل الوساطة قد اصبحت ظاهرة، وما مدى مشروعيتها التي يمارسها النواب، ولماذا لجأ اليها النواب، ولماذا يقبل بها المسئولين مادامت تخالف القانون..؟! كانت هذه اسئلتنا، وهاكم تفاصيل الاجابة عليها من اطراف الوساطة على التالي :

تحقيق/ منصور الغدره

■ واحد «عتعات» يسجل ابن صاحبه في كلية الطب بمعدل ٥٠٪ لأن جثته تليق بطبيب

■ وزير يغادر من الباب الخلفي هرباً من الكتلة البرلمانية!

تجاوز المعقول!

● ومع ان الكثير من اصحاب النفوذ يرون الوساطة مبدأ اساسياً في حياتهم ومعاملاتهم إلاّ ان الحديث عن انتشار وساطة اعضاء مجلس النواب بشكل كبير يصفه بعض الوزراء والمسئولين بانه قد تجاوز ماهو معقول، خاصة عندما يتحول عضو مجلس النواب الى موظف مراجع لدى هذا الوزير او لدى ذاك المسئول، ليصل اعدادهم في اليوم الواحد الى مائة.. وحال كهذا ظاهرة خطيرة تصرف النائب او البرلماني عن عمله الاساسي في مهمة التشريع، رغم ان الحديث عن وساطة النواب لم تكن وليدة اللحظة، في اوساط الناس وخاصتهم وإنما يعود إلى سنوات، إلاّ ان الدكتور صالح باصره وزير التعليم العالي كان أول مسئول اعلن صراحة عن معاناته من وساطة النواب – عندما كشف في مقابلة صحفية انه يعاني من وساطة اعضاء مجلس النواب الذين يتزاحمون امام مكتبه بالمئات ليتجاوزوا في بعض الاوقات «١٣٠» نائباً يأتون الى مكتبه لأجل الوساطة لبعض الطلاب غير المستحقين للابتعاث للدراسة في الخارج، واستبعد باصره امكانية تحقيق العدالة والمساواة بين كل الطلاب وفق قانون البعثات في ظل بقاء ضغوطات الوساطة الحالية التي تمارس من قبل المتنفذين.

ضغوطات

● والطرح نفسه يقوله الدكتور علي محمد مجور وزير الكهرباء، والذي استطاع برده الاسبوع ما قبل الماضي ان يسكت ضجيج النواب الذين ذهبوا الى مساءلته عن مشروعات في قطاع الكهرباء تم انشاؤها بالتوجيه المباشر وهو ما يعد مخالفاً للقانون.. حينما قال : ارفعوا ضغوطاتكم عنا.. وهو يقصد بذلك الرد ان ما ينتقده النواب اليوم من مخالفات للقانون في تنفيذ المشروعات في قطاع الكهرباء لم يكن إلاّ نتيجة الضغوطات التي يمارسها النواب عليه والتوسط لديه في التوجيه المباشر باقامة مشروعات يتابعها النواب..

وحال الشكوى نفسها لدى مسئولين ووزراء آخرين.. فمدير مكتب احد الوزراء- والذي فضل عدم ذكر اسمه- قال : لو اطلعتك على سجل مقابلة الوزير لاصحاب الوساطة لفزعت من ذلك، وهي تشمل شرائح المتنفذين.. لكن الغلبة بالتاكيد للنواب.

والأمر نفسه لدى معظم إن لم يكن جميع مدراء مكاتب الوزراء ورؤساء المؤسسات الحكومية لايختلف كثيراً من حيث كثرة وقلة الوسطاء، والذي تتحكم فيه اهمية الوزارة او المؤسسة وارتباطها بخدمة وقضايا المواطنين.

● بما ان قضية الوساطة وما ينتج عنها من آثار سلبية في ثقافة المجتمع اليمني وإعاقة التنمية، خاصة عندما تؤدي الى مصادرة حق الغير واغتصاب حق شخص آخر هو في أمس الحاجة اليه، مادام وان الوساطة أصبحت تمارس من كثيرين في المجتمع إلاّ ان انتشارها وسط بعض اعضاء مجلس النواب تكون لزاماً علينا طرح المشكلة على النواب حتى نتمكن من معرفة ردهم على هذه الاتهامات الموجهة اليهم..

نواب خدمات

● وفي ذلك يقول النائب علي العمراني: ان الوساطة نوعان، النوع الاول ينصف للذين قد يظلمون مما لايوجد لهم سند، والنوع الثاني هو أخذ الحقوق عن اصحابها ويترتب عليه صرف الحقوق عن اصحابها ومستحقيها الى من لايستحقها.. وكلا النوعين من الوساطة موجود.. لكنه يعيد اسباب تفشي الوساطة الى عوامل تاريخية وديمغرافيه- حيث يقول : في بلد كاليمن موارده محدودة والفرص كذلك محدودة تقابلهما طلبات واحتياجات تفوق الطاقة والموارد المتاحة فيكون النزاع في اشده، فمن تحرك كثيراً وضغط كثيراً يأخذ حقه وحق غيره، ومن ظل قاعداً في مكانه للأسف الشديد فحقه لم يكن يوماً مواتياً للنظام والقانون والعدل منذ زمن بعيد يعود الى عهد السبأيين، ولايزال كذلك حتى الآن على الرغم من وجود حسن النوايا وجهود الخيرين امكن للتوزيع ان يكون أقل اجحافاً سواءً في المشروعات الخدمية او في الحقوق الاخرى كالتوظيف والمنح الدراسية على سبيل المثال..

الوساطة.. والنظام الانتخابي

● كما انه يعتبر النظام الانتخابي القائم على الدائرة الفردية سبباً مباشراً من وساطات النواب – اذ ان هذا النظام يجعل علاقة النواب بالناخبين علاقة مباشرة يمكن ان تحكمها عوامل مشروعة واحياناً غير مشروعة، بمعنى ان بعض الناخبين قد يطالبون بأشياء قد لاتكون مشروعة، ويتولد عن ذلك ان النواب قد يطالبون بطبيعة الحال بأشياء قد تكون ضرورية لدوائرهم وناخبيهم، بل انهم قد يخضعون احياناً لضغوط، وبالتالي هذه العلاقة تنعكس في علاقات النواب بمؤسسات الدولة.. لكن هذا يشكل القليل النادر وليس القاعدة..

وعلى الرغم ان النائب علي العمراني يحصر هذه الاسباب في النظام الانتخابي القائم على الدائرة الفردية، والحاجة الملحة للمواطنين والكبيرة التي تفوق الموارد المتاحة، والمتزايدة والتي يقابلها نمو سكاني الى حد الانفجار لم يقابله نمو اقتصادي، بل تراكم في الثروة ورأس المال، وهذا نتيجة تراكم عقود وقرون من التخلف والجهل.. إلاّ انه لايبرئ نفسه وزملاءه من النواب والمسئولين من المسئولية – حيث يقول لاينبغي ان نبرئ انفسنا او نتنصل عن مسئولياتنا في ضبط الامور واصلاح الأوضاع بقدرما هو متاح.. لذلك يؤكد انه يجب ان نعترف ان هناك جهوداً تبذل بحيث تكون الحالة افضل مما هي عليه الآن.. ونعيش كل هذا الارباك الذي نشكو منه نحن النواب والوزراء.

ويضيف قائلاً : النواب وانا واحد منهم كنا ومازلنا نطمح بالا نكون نواب خدمات، بل نواب شعب نتفرغ لمهمة التشريع والرقابة ونؤديها كما يجب.. فالوضع الطبيعي الذي نتمناه هو ان تكون الفرص في التعليم والتوظيف والابتعاث والخدمات وغيرها تصل الى اصحابها كما يجب ودون متابعة او وساطات، ولكي تصل الحقوق الى اصحابها ويمنع عنها من ليس أهلاً لها، يجب ان تكون هناك دولة نظام وقانون وتخطيط قائم على حسن وعدالة التوزيع بصرف النظر عن الضغوطات والنفوذ.

نــواب:

■ العمراني: اغتصاب الحقوق من مفاسد الوساطة والنظام الانتخابي سبب مباشر

■ النقيب: أضطر للوساطة.. ولا أقدر عليها

■ الحميري: لسنا وحدنا.. ولكنها ثقافة مجتمع وسلوك متبع

ارباك وسوء توزيع

● ويرى العمراني أن تقوم المجالس المحلية بدورها الاساسي في التنمية المحلية ومتابعة المشروعات الخدمية وتغيير النظام الانتخابي على اساس القائمة النسبية او لتكون البلد دائرة واحدة او تقسم الى عدد محدود من الدوائر الانتخابية قضايا مهمة للقضاء او الحد من ظاهرة الوساطة.

ويعترف ان الضغوطات تؤدي الى ارباك وسوء توزيع للمشاريع التي توضع في غير اماكنها الصحيحة او وفقاً لاولويات التنمية والخطط.. مؤكداً ان انشغال النواب بمتابعات المشروعات لدى مؤسسات الدولة نتج عنه قوانين رديئة النوعية التي تصدر عن مجلس النواب، فمعظم القوانين الحالية نوعيتها رديئة، وأكثرها ليست محكمة بما فيه الكفاية ويشوبها ثغرات قانونية وتناقض وعدم وضوح، وهذا يربك المنفذين في مؤسسات الدولة، كما ان الرقابة على تنفيذها ايضاً تصبح ضعيفة الى اقصى حد.

ويؤكد علي العمراني ان الوساطة قد اصبحت ظاهرة من قبل ان يأتي النواب وبعضها مشروع يعيد الحقوق الى اصحابها وبعضها غير مشروع يغتصب حق الغير ليعطيه لآخر ليس له به حق..

والنوعان يمارسان في البلد بشكل كبير والجميع يتهافت عليه، ويقول : ان المماثلة في الوساطة هي المشكلة في تفشي هذه الظاهرة في المجتمع، بل ان المماثلة تاتي بالوساطة غير المشروعة، وهناك من يستخدم نفوذه في مجلس النواب وغيره، ويفترض ان ترشد الامور والسياسات في مختلف المجالات وبحسب الاولوية الملحة.. اما نحن الآن مربوكون وعملنا عشوائي ومفرطون في الجانب السياسي مع اهمال في بقية المجالات.

البروقراطية والمماطلة

● في حين يعيد النائب عيدروس النقيب -رئيس كتلة الحزب الاشتراكي في البرلمان اسباب اللجوء الى الوساطة الى عدم سلامة عمل مؤسسات الدولة، فيقول: لو ان مؤسسات الدولة تشتغل بشكل سليم وبعيد عن البروقراطية والمماطلة، ولو ان المسئولين او الموظفين الذين يذهب المواطنون اليهم لمتابعة قضاياهم ومعاملاتهم، يرفضون الوساطة ويعاملون الناس على وجه المساواة لما احتاج المواطن الى الوساطة لا من عضو مجلس النواب ولا من اي شخص آخر.

لكن النقيب يتاسف ويقول : ان الوساطة صارت اشبه بالقاعدة فلا ينجح مواطن في متابعة قضية إلاّ بالوساطة.

ويفرق النقيب بين الوساطة القانونية وغير القانونية بحسب طبيعة الوساطة ذاتها.. حيث ان هناك اناساً لهم حقوق مشروعة لايتحصلون عليها إلاّ بالوساطة فهي في هذه الحالة قانونية.. وهناك من يحقق مصالح غير مشروعة عبر الوساطة، وهذا يعد خرقاً للقانون ومخالفة ينبغي رفضها والتصدي لها..

اضطر إليها

● وعن سؤالي ان كان قد جرب وقام بالوساطة قال : اراها اضطرارية خاصة عندما تجد مريضاً مثلاً امام مستشفى لايستطيع الوصول الى الطبيب المختص او موظف متقاعد يقيم في اقصى الريف ولايستطيع الوصول الى العاصمة لمتابعة مشكلته أو طالب مرشح للدراسة في الخارج ولايستطيع الوصول الى البعثات لاكمال المعاملة.. او انه قد لايحصل على المنحة رغم استحقاقه لها، فحينها يجد المرء نفسه مضطراً لتقديم المساعدة والقيام بالوساطة لدى المعنيين.

ويرفض النقيب الوساطة التي تؤدي الى تحقيق مصالح غير مشروعة، معتقداً انها قد اصبحت ظاهرة.. لكنه يقول : ليس كل النواب لديهم القدرة على الوساطة، معتبراً نفسه من هذا النوع – غير القادر على الوساطة..

دفاعاً عن الحقوق

● ويتفق معه النائب محمد مقبل الحميري من حيث اسباب لجوء المواطنين او النواب الى الوساطة اذ يقول : يلجأ الى الوساطة – احياناً لعدم تطبيق القانون ومساواة الجميع في الحقوق وغياب العدالة.. ويلجأ اليها احياناً للدفاع عن حق حاول آخر اغتصابه بالوساطة ايضاً او بنفوذه..

وظاهرة الوساطة ليست محصورة باعضاء مجلس النواب وحدهم وانما قد اصبحت ثقافة مجتمعية وبالتالي المسئولية جماعية افراداً ومؤسسات، سلطة ومعارضة.

ويرى الحميري ان الوساطة ليست حسنة مطلقاً ولا سيئة مطلقاً – حيث يقول : إذا كانت الوساطة لأخذ حق مشروع فهي وساطة حسنة، واذا كانت للتحايل على القانون او لاغتصاب حق الغير فهي وساطة سيئة تضر بالمجتمع والوطن.

ويستشهد بقوله تعالى : «من يشفع شفاعة حسنة يكن له نصيب منها ومن يشفع شفاعة سيئة يكن له كفل منها» صدق الله العظيم..

مضيفاً : مع ان الشفاعة ومايترتب عليها من خير وشر واهدار وضياع للحقوق وغياب للعدالة بين المواطنين، لذا نحن في مجلس النواب لا نحبذها ولا نستهويها، ونتمنى من المسئولين تطبيق القانون ومساواة الجميع، واعطاء كل ذي حق حقه، وعند ذلك لن نلجأ الى الوساطة، بل المواطن الذي يأتي الى عضو مجلس النواب ليتوسط له فلن يلجأ الينا واحراجنا إذا ما أخذ حقه وطبق عليه وعلى غيره القانون، أما إذا ظل الاحتيال على القانون موجوداً والحقوق مغتصبة والعدالة مفقودة، فإن الوساطة ستظل هي اللغة السائدة في اخذ واستعادة الحقوق.

تفعيل القانون

● ويضيف النائب محمد مقبل قائلاً : ليس كل من يلجأ الى الوساطة طالب حق.. لكن عندما تصبح الوساطة ثقافة مجتمع وسلوك متبع فإن الذين يلجأون اليها من ليس لهم حق أكثر من أصحاب الحقوق، ويلجأون لأخذ حق الغير عنوة..

ويؤكد الحميري ان الوساطة لها اضرار كبيرة في تشكيل وتكوين ثقافة المجتمع وانحراف سلوك الافراد، لذلك فإن محاربتها مسئولية الجميع افراداً ومؤسسات وليست السلطة وحدها هي المعنية بهذه المسئولية، وانما مسئولية المجتمع برمته.. سلطة ومعارضة، احزاباً وافراداً، ومنظمات.. ويتم هذا من خلال تفعيل القانون واعطاء الحقوق لأصحابها.

طبيب الشيخ

● ولا أخفيكم سراً عن ما كشفه لي أحد الزملاء عن قضية اشتباك وساطة بين شيخ وابنه كان هو أحد الذين فكوا ارتباطها غير الشرعي بعد ما كانت ستؤدي إلى خلاف- حيث يقول: إن أحد أبناء المشائخ قد نجح في الثانوية وحصل على نسبة ٥٠٪ فقط من درجات النجاح، فأراد الأب- الشيخ الذي مع الأسف متخرج من إحدى الجامعات العربية ويتكلم اللغة الانجليزية بطلاقة- إلاّ أنه أصر أن يدخل ابنه بنسبته هذه كلية الطب مع رفض الابن وعدم رغبته في دراسة الطب، ولكنه مع إصرار الأب قبل الابن لإرادة أبيه وقوته، فذهب الشيخ إلى أحد المشائخ العتاولة- الكبار- وطلب منه أن يتوسط له في ادخال ابنه كلية الطب تحت مبرر ان هناك طلاباً بمعدل ٤٩٪ يلتحقون بهذه الكلية، ولم يعترض الشيخ العتعات على طلب الرجل، وإنما إخذ الملف وذهب به إلى مسجل الجامعة الذي صعق من هيبة وقدوم الشيخ بموكبه وأناناته ومرافقيه إليه، لا من هول الطلب الذي يريد من خلاله ان يسجل الطالب بكلية الطب بمعدل ٥٠٪، فسجله على الفور وظل الطالب مقيداً بكلية الطب سنتين يذهب يوم وينام بقية الأسبوع ولم يستطع أن يفهم مما يلقي عليه المحاضرون في الكلية، إلى أنه طلب من أصدقائه ان يتوسطوا له لدى أبيه لانتشاله من معامل الغاز والمعادلات الكيميائية ومياه بحر الطب وعلومه طوال سنتين دون أن يدرك معنى الطب- بضم الطاء- وكذلك لكي يضمن ألاّ يخلف فك الاشتباك أية خسائر بينه وبين أبيه الذي أصر على أن يسجل ابنه في كلية الطب رغماً عنه فقط لأن حجته في ذلك أن هيئة وجسم ابنه العريض لايصلح إلاّ أن يكون طبيباً، وان هيبته ستكون لدى عامة أهالي القرية عندما يكون طبيباً، خاصة عندما يخرج والشنطة بيده مستعرضاً بجسده الغليظ ويمر على أهالي القرية يضرب لهم الأبر هي سعادته ومكان سره..

● .. وقصة أخرى تقول ان مكتب أحد الوزراء امتلأ بالنواب الذين يطلبون الوساطة.. وعندما ابلغه سكرتيره أن الكتلة البرلمانية موجودة في باب المكتب وتطلب مقابلته طلب الوزير على الفور من السكرتير ان يفتح له الباب الخلفي للمكتب للهروب من الكتلة التي تطلب القبض عليه وتكبيله بسلاسل وساطاتهم التي أتوا لأجلها!!..

■ إن المستقبل هو ما نعد له اليوم من استثمار فاعل في عقول اليافعة والشباب، وان المستفيد الأول من المستقبل الجيد هم الشباب أنفسهم لذا لزم استخلاص الرؤى العملية التي من شأنها ان تسهم في صقل شخصيتهم وتؤكد هويتهم وولاءهم لوطنهم وانتماءهم لأمتهم بقيمهما ومبادئها ورسالتها الحضارية وتمكينهم من التعامل مع متطلبات العولمة بكفاءة وفاعلية عالية..

في ظل العولمة وتأثيرها:

شبابنا بحاجة ماسة إلى التحصين

● لذا فإن تزايد الحجم الكمي للشباب كأفراد وطاقات كامنة يتطلب اقتراباً أكثر من همومهم واهتماماتهم وقضاياهم والبحث عن أفضل صيغ لتوجيههم وتثقيفهم وكيفية استثمار قدراتهم بصورة أفضل ومن ثم كيفية دمجهم في الدولة والمجتمع باعتبارهم رأس مال بشرياً فاعلاً.. كل هذا وغيره جعل لجنة الإعلام والثقافة والشباب والرياضة- وفي إطار اهتمامات مجلس الشورى بشريحة الشباب- تقدم دراسة مستفيضة تتعلق بالعولمة وتاثيرها على الشباب.. فأشارت هذه الدراسة إلى أنه من الخطأ الاستمرار في الأساليب التقليدية من خلال النصح والإرشاد والوعظ والخطب تجاه الشباب والعمل على ترتيب أولويات الشباب بمعزل عن إرادتهم ورغباتهم..

وتؤكد الدراسة إلى أنه وبالرغم من إقامة العديد من المؤتمرات والندوات وورش العمل الخاصة بقضايا الشباب إلاّ أنها لم تقترب من واقعهم من حيث حاجاته وقضاياه: إشكالاته وأزماته، تطلعاته وآماله..

مشيرة إلى أنه لابد لأية استراتيجية إنمائية ان تعتمد في المقام الأول على البيانات والمعلومات التي تمكن الساسة من صنع القرار في ظل عصر العولمة الذي نعيشه..

وأكدت الدراسة التي نوقشت في مجلس الشورى الأسبوع الماضي ان جميع البرامج والخطط الحكومية الخاصة بقضايا الشباب لم تعتمد على بيانات ومعلومات أمبريقية موضوعية بل اعتمدت على رؤى وتصورات ما ترغب بها مؤسسات دولية تجاه الشباب.. الأمر الذي ترتب عليه عدم تمكنها من استيعاب وإدماج الشباب أو التعبير عنهم..

ونوهت الدراسة إلى أن جميع الخطط والبرامج التنموية قد أقرت هدفاً يتضمن «النهوض بقطاع الشباب تربوياً وبدنياً وثقافياً وبناء الشخصية المتكاملة وإدماجهم بدرجة أكبر في أنشطة التنمية» إلاّ أن هذا الهدف لم يتحقق على أرض الواقع بصورة مقبولة مع العلم بانتهاء الفترة الزمنية المحددة..

كما أضافت الدراسة أن مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني ليس لديها المعلومات الكاملة عن الحجم الكمي للشباب ونوعية اهتمامه ومطالبه ومدى حيويته وديناميته بما يترتب على ذلك حدوث فجوة بين الشباب وهذه المؤسسات..

هذا وكانت الدراسة قد اعتمدت على استبيان استهدف عينة من شباب الجامعات حول معرفتهم تجاه ظاهرة العصر «العولمة» والذين بدت اجاباتهم متذبذبة ووعيهم ملتبساً تجاه مفهوم العولمة.. وعزت الدراسة السبب إلى ضعف الثقافة والاطلاع لديهم وضعف الملامح العلمية والعقلانية في المنهج الدراسي الجامعي والدور الأساسي المناط بالجامعة.

كما أكدت الدراسة- أيضاً- ان وعي الشباب «المدروس» بأنفسهم وبتحديد أهم سماتهم بدا ملتبساً ومتذبذباً.. الأمر الذي يعكس بوضوح ان الشباب يعاني حالياً من الانشطار الوجداني.. ويفهم القضايا والأفكار حسب رؤيته وميوله، كما يشعر بطاقة عالية وقدرات مهولة لديه وبُعد المؤسسات والمنظمات عنه ما يجعله يتجه عبر الأثير المفتوح فيبني أفكاراً وقيماً متغايرة ومتناقضة لاتتفق مع قيم وتقاليد المجتمع المنتمي إليه..

لذا نوهت الدراسة إلى أنه ووفقاً لنظريات اشباع الحاجات الثقافية والمعرفية في ظل العولمة لابد من توسيع فرص اندماج الشباب في الشأن الوطني والعالمي وتعزيز الثقة بالنفس وبالشخصية الفردية.. والاهتمام بالمصادر المحلية لنقل المعرفة والمعلومات إلى الشباب..

الجدير بالذكر ان الدراسة عرضت صورة احصائية عن واقع الشباب في المجتمع اليمني حيث إن إجمالي سكان اليمن حضر ٥,٢١٦، ريف ١٤,٢٧٩ والإجمالي ١٩,٤٩٥، توزيع السكان ٢٦,٥ حضر و٧٣,٥ ريف، والسكان في الفئة العمرية (٠-١٤) ٤٦,٢٣، ومتوسط العمر عند الزواج الأول ٢٥,٣٥ ذكور و٢١,٩٤ إناث وكلا الجنسين ٢٣,٦٣، ومعدل النمو السكاني ٣,٥٪ وعدد السنوات اللازمة لتضاعف السكان ٢٠ سنة ومتوسط حجم الأسرة ٧,٢ حضر و٧,٥ ريف والإجمالي ٧,٤، كما بينت نسبة الأمية لديهم بـ٤٠,٥» حضر و«٧٠,٨» ريف، «٨٢,٨» إناث و«٤٣,١» ذكور، ونسبة الالتحاق بالجامعة «٨٩,٥ ذكور و٨٠,٩ إناث- هذا في الحضر»، وفي الريف «٧٤,٤ ذكور و٣٨,٤ إناث» والبطالة السافرة ١١,٥٪ من قوة العمل عام ٢٠٠٠م.

كما تطرقت الدراسة إلى الواقع المعلوماتي الراهن حيث بلغ إجمالي عدد الحواسيب الشخصية في عموم البلاد (١٤,٠٠٠) وعدد الحواسيب في المنازل (١٠,٠٠٠) والقادرون على استخدامها من إجمالي السكان (١,٤٥٪) وعدد المختصين بالمعلومات وتقنياتها (٨٠,٠٠٠) كما بلغ عدد مواقع الويب على الانترنت (٤٠٠)، وعدد مزودي خدمة الانترنت (٢) وعدد شبكات الحاسوب في مختلف القطاعات (٢٥٣)..

وأشارت الدراسة إلى أن معدل انتشار الحواسيب وصل إلى (٠,٧٤) جهاز لكل ١٠٠ شخص عام ٢٠٠٢م، وقد تزايدت هذه الأرقام طبقاً لتقديرات ٢٠٠٤م حيث وصل عدد أجهزة الحواسيب في المنازل إلى (٤٠,٠٠٠) جهاز وفي عموم البلاد (٢١٠,٠٠٠) وارتفعت نسبة القادرين على استخدامها إلى (٢,٤) كما توسع استخدام النظم والتطبيقات الحاسوبية المطلوبة محلياً ليصل عددها إلى (١٦٠) نظاماً شبكياً بالإضافة إلى استخدام المئات من التطبيقات الحاسوبية، وبلغ عدد الشركات العاملة في مجال نظم تكنولوجيا المعلومات (١٣٠) شركة وهذا ما يؤكد محدودية نفاذ السكان إلى هذه الوسائل- حسب الدراسة- ويتطلب معالجة ناجعة لدفع الشباب إلى مجتمع المعرفة المعولم.

هذا وخلصت الدراسة- المقدمة إلى مجلس الشورى- إلى مجموعة من التوصيات التي من شأنها ان تحصن الشباب في كافة المجالات استعداداً للمستقبل الذي نعد له اليوم والتنبؤ بما يخبئه لنا هذا المستقبل المنفجر بالمعلوماتية..

■ جميع الندوات والمؤتمرات والورش المتعلقة بالشباب لم تقترب من واقعهم.. ومؤسسات الدولة ومنظماتها ليس لديها معلومات كاملة عن الحجم الكمي ونوعية

■ المستقبل بحاجة إلى توسيع الفرص أمام الشباب ودمجهم في الشأن الوطني.. والمنهج الجامعي جعل وعيهم متذبذباً